بسم الله الرحمن الرحيم اللهم أعني على اتمامه بحوله وآله

اقترب للناس حسابهم لعل وجه ايثار بيان اقتراب الحساب مع ان الكلام مع المشركين اللئام المنكرين لاصل بعث الاموات ونفس احياء العظام الرفات فكان ظاهر ما يقتضيه المقام ان يؤتى بما يفيد اصل الوقوع بدل الاقتراب وان يسند ذلك الى نفس الساعة لا الحساب للاشارة الى ان وقوع القيام وحصول بعث الاجساد والاجسام امر ظاهر بلا تمويه وشئ واضح لا ريب فيه وانه وصل في الظهور والجلاء الى حيث لا يكاد يخفى على العقلاء وان الذي يرخى في بيانه اعنة المقال بعض ما يستتبعه من الاهوال والاهوال كالحساب

قال الامام القرب لا يعقل الا في الزمان والمكان وبحوبليه خلاف الامام راغب الاصفهاني في مفرداته حيث قال ويستعمل في كل من الزمان والمكان والنسبة في الحظوة والرعاية والقدرة وجوابه ظاهر فان ما ذكره الامام يرجع الى المكان وما ذكره الراغب يخرج منها ويرجع الى التحيز وان صار في بعض تلك المعاني حقيقة ومنية

والسؤال بل نفس وقوع الحساب ايضا غني عن البيان لم يرتاب فيه العقول ولا الاذهان وان الذي قصد هنا بيانه انه دنى واقترب زمانه فيكون الكلام منصبا على تحقق نفس القيام الذي هو مقتضى المقام على وجه وجيه اكيد ونهج بديع سديد لا يخفى لطفه على من القى اليه السمع وهو شهيد ويجوز ان يكون الكلام مع المشركين السائلين عن زمان الساعة والمستعجلين بها استهزاء كما في قوله سبحانه ويقولون متى هو قل عسى ان يكون قريبا فيكون الاخبار عن الاقتراب على مقتضى الظاهر وايثار بيان اقتراب الحساب على بيان اقتراب سائر فروع البعث من الاهوال كفنون العذاب وشجون العقاب للاشعار بان مجرد اقتراب الحساب الذي هو من مبادي العذاب ومقدماته كاف في التحذير عما هم عليه من الانكار وحري بالردع عما هم فيه من العلو والاستكبار فكيف الحال في نفس العذاب والنكال

واما ما ذكره استاذنا الفاضل من انسياق الكلام لبيان غفلتهم عن الحساب واعراضهم عما يذكرهم ذلك ففيه ما فيه ثم ان الوجه اللائح في النظر الجليل لاستاذ الاقتراب الى الحسنا

ونسبته الى الناس مع جواز العكس هو ان المقارب اذا حصل
بين شيئين يسند منهما الى ما هو متقبل على الآخر متحرك ومتوجه
الى جهته حقيقة او حكما حتى انه لو كان كل منهما متوجها الى الآخر
يصح اسناده الى كل منهما والمراد ههنا من اقتراب الحساب زمانه
كما صرح به الثقات وانت خبير بان الشايع المستفيض المتعارف
هو ان يعتبر التوجه والاتيان من الزمان الى الزمانى لا العكس
فلذلك يوصف الزمان بالمضي والاستقبال والاتيان ويقع
بالمرور فكان المجيز ان يسند الاقتراب الى زمان الحساب
ويجعل الناس مدفوعا اليهم وما ذكره استاذنا الفاضل
في هذا المقام فاعتبار زائد على ما ذكرنا لا يخفى لطفه على الناقد
البصير والمتأمل الخبير قال العلامة الزمخشري والمراد
اقتراب الساعة واذ اقتربت الساعة اقترب ما فيها من الحساب
الخ اشارة الى ما ذكرنا فيما سبق من ان المراد من بيان اقتراب
الحساب بيان اقتراب الساعة نفسها خلا انه خلا عن بيان
وجه ذلك ووجه العدول عنه ثم اقول يفهم من هذا الكلام
ان يكون العلامة الزمخشري قائلا بوقوع الحساب يوم القيمة
ولا يذهب عليك انه من كبار اهل الاعتزال فالظاهر منه ان

قال الامام في التفسير الكبير والمعنى اقترب للناس زمان حسابهم

يقال الزمان الآتي والزمان الآتي

مذهب المعتزلة نفيه اذ لو كان كذلك لما خفي عليه فهم عجبا ان يكونوا
فرقتين في ذلك ولكن المفهوم من معتبرات الكتب الكلامية
كونهم مجمعين في اثبات الحساب حيث لم يذكر فيها الا نفي اكثرهم
للصراط وجميعهم للميزان فقط الا ان العلامة البيضاوي في تفسير
قوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله علانية
وهو حجة على من انكر الحساب كالمعتزلة والخوارج وعاضده
ما ذكره الامام السنفي في بعض مؤلفاته حيث قال قالت
المعتزلة لا ميزان ولا حساب ولا صراط ولا حوض ولا شفاعة
وكل موضع ذكر الله تعالى فيه الميزان والحساب اراد به العدل
انتهى وعلى هذا جاز ان يكون مراد الزمخشري ههنا ايضا
من الحساب العدل قال العلامة البيضاوي تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه [illegible] في ما معنى اقول هذا
الكلام يحتمل ان يحمل على معنيين احدهما ما ذكره الزمخشري
وهو ان يكون المراد قرب الحساب كون الباقي من مدة
الدنيا اقل واقصر فمعنى دنا والآخر ما اختاره العلامة
الجاستادي وهو ان يكون المراد قربه الحاصل في كل ساعة
بالنسبة الى الساعة السابقة فلا وجه لما فهم الفاضل

للاستاذ في هذا المقام من رده على العلامة البيضاوي في
كلامه هذا بانه لا تعلق له بما نحن فيه من الاقتراب المستفاد
من صيغة الماضي مع كونه محتملا للمعنى الذي اختاره نفسه
اللهم الا ان يقال انه جرت عادة البيضاوي على ان يقتفي
اثر صاحب الكشاف في كل ما يأتي ويذر الا ما شذ وندر
فهما امكن ارجاع كلامه يحمل عليه ويرجع الضمير اليه ينبغي
للاستاذ الفاضل ان يقال ان القول بعدم تعلق المعنى
المذكور في الكشاف بالاقتراب المستفاد من صيغة الماضي
خارج عن دائرة الانصاف فانه ان اراد انه لا تعلق له
بالحدوث المستفاد منها فلا وجه له اذ الاقتراب بالمعنى
المذكور امر حدث بمضي الاكثر من مدة العالم وان اراد
انه لا تعلق له بالمضي المستفاد منها فلا وجه له ايضا اذ
الدليل دلت على حصول هذا الاقتراب حين مبعث
النبي صلى الله عليه وسلم المتقدم على نزول الآية فليت
شعري ما معنى عدم تعلقه بما نحن فيه بل ربما يمكن ان يدعى
عدم المناسبة في المعنى الذي اختاره نفسه فان الاقتراب
النسبي المذكور مستمر من اول بدء العالم الى يوم النفخ فالذي

مناسبه

يناسبه هو الصفة المنبئة عن الاستمرار والدوام ثم لا يخفى
على اصحاب الافهام ان هذا المعنى اولى واليم بما هو مقتضى
المقام من اخافة الكفرة اللئام المرتابين في امر القيامة
بما فيه من بيان قربه الواقع في نفس الامر على ما اعترف به
للاستاذ نفسه حيث قال نعم قد يفهم منه عرفا كونه قريبا
في نفسه ايضا فيصار الى التوجيه بالوجه الاول انتهى فيكون
الحمل اولى عليه نعم يمكن ان يناقش في هذا القول ايضا
بان يقال ان اراد من القرب في نفس الامر قلة ما بين زمان
النزول وزمان القيام قلة حقيقية ثابتة في نفس الامر من غير
حاجة الى الاضافة فزمان آخر فالظاهر ان عشرين قد مضى
بعد نزول الآية قريب من الف سنة ولم تقم الساعة بعد
وان اراد قلته بالاضافة الى ما قبله فقد عرفت ان نوعا
من القلة الاضافية موجود في المعنى الذي اختاره نفسه ايضا
فليتأمل ثم اعلم ان دلالة بعث النبي صلى الله عليه وسلم
على حصول القرب الاضافي بالمعنى الذي ذكره الزمخشري ©
وتبعه الكثر المحشين انما هي بملاحظة كون بعثه اليوم
موعودا في آخر الزمان فلذلك قال الزمخشري بدليل البعث

ظ
ان الزمان الاخير

خاتم النبيين الموعود بعثه في آخر الزمان واما مجرد كونه
عليه الصلاة والسلام خاتم الانبياء الكرام فلا دلالة فيه على
ما هو المرام في هذا المقام كما لا يخفى على الفهام واما دلالته على انه لا
يتنبأ بعده احد من الانام قال العلامة البيضاوي
رحمه الله او عند الله تعالى اعترض عليه بعض الفاضل حيث قال
لا عند الله تعالى اذ لا نسبة للكائنات بالقرب والبعد اليه تعالى
اقول هذا سهو ظاهر وخبط واضح لا يخفى على الاصاغر اذ
ليس المراد من كون القرب عند الله نسبته اليه بان يجعل
هو مدنوا منه ومقربا اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا كيف والمعنى
المذكور مع عدم صحته في حقه تعالى الوجه المذكور لا يصح ان يراد
في هذا المقام اما اذ اجعل اللام صلة الاقتراب فظاهر واما
على كونه للتاكيد للاضافة فلان المقرب منه على تقدير الاضافة
على التقدير ذلك ايضا هم الناس فانه الذي تقتضيه المقام
فان اخافة الناس انما تحقق ببيان قرب الحساب لهم
ودنوه منهم وعدم التصريح به للظهور والله اعلم بحقائق
الامور هو قرب الحساب للناس عند الله تعالى وحاصله
انه لبلوغ ناتيه الى حد الكمال يستقصر المدد الطوال فيكون

اعتراض على الامام

الصواب ما ذهب

الفاضل الشهير بابن كمال الوزير

رحمه الله سبحانه

الحساب قريبا من العباد عند جنابه المتعال وان كان
بينه وبينهم اعوام واحوال وعلى هذا المعنى يحمل قوله تعالى
يرونه بعيدا ونريه قريبا اي يرونه بعيدا عن الفهم
ونريه قريبا لهم واما ما ذكره الفاضل رحمه الله من قوله
منقوض بقوله ونريه قريبا الى آخره لانه لا يلزم من انتفاء
نسبتها اليه تعالى بالبعد انه لا يجري عليه زمان ان لا يكون
كلها حاضرة عنده تعالى وهو المراد بالقرب فهم انه مبني على
التوهم المبني عليه اصل السؤال يرد عليه ان يقال ان اقتراب
الحساب على هذا الوجه بهذا المعنى يكون عبارة عن تحقق اتيانه
وتقرر وقوعه للثبوت في علمه الازلي فلا يكون بين هذا الوجه
وبين الوجه الثالث فرق يعتد به بخلاف المعنى الذي ذكرناه
فانه يفيد وجه افادته لتحقق الثبوت لا محالة ان المدة
الباقية بينهم وبين الحساب وان قليل في الحقيقة وما على الناس
من استطالته واستكثاره فمن التسويلات الشيطانية وان
اللائق لاصحاب البصيرة ان يعدوا تلك المدة قصيرة فيشمروا
الذيل ليوم يكشف فيه عن ساق ويكون لهم الساق وما ذكره
ذلك الفاضل من التفصي بكون ان يدفعه المعترض بان يحمل

القرب فيه على معنى لا مساس له بما نحن فيه كالقرب من الامكان مثلا
على ما جوزه المفسرون في تفسير تلك الآية فلا يكون فيه دلالة
على القرب المتنازع فيه اصلا وانما اشار اليه من امثال تلك الآية
فلا بد من بيانها حتى نتكلم فيها وسنبين كلام الفاضل الاستاذ
في توجيه هذا الوجه بنادي باعلى صوت على انه بنى كلامه على جعل
القرب عنده تعالى على التوهم المذكور فان الذي لا يجوز فيه
التفاوت حتما هو قرب الكائنات الى الله تعالى بمعنى حضورها
في علمه الازلي واما قرب الكائنات بعضها الى بعض زمانا او مكانا
فلا ريب انه يتجدد تعلق علمه تعالى بذلك فيعلم على ما هو عليه
وان صفة العلم نفسها قديمة على ما تقرر في موضعه قال الفاضل
البيضاوي لقوله تعالى يرونه بعيدا ونريه قريبا لم يذكر الزمخشري
هذه الآية واقتصر على الثانية لان المراد من القرب فيها عنده
معنى لا تعلق له بالمقام حيث قال في تفسيرها ونحن نريه قريبا
هينا في قدرتنا غير بعيد علينا او متعذر فالمراد بالبعد البعد
من الامكان والقرب منه انتهى وانما البيضاوي فقد ذكر مع
هذا المعنى معنى آخر حيث قال ونريه قريبا اي من الامكان
او الوقوع انتهى فعلى تقدير ان يراد من القرب من الوقوع دون ان

ايضا

توجيه الفاضل الزمخشري والبيضاوي في هذا المقام

وقوعه يصح ان يستشهد بها هنا قال الفاضل البيضاوي لان
كل ما هو آت قريب الى آخره يعني عرفا فيكون اقترابه كناية عن تحقق
وقوعه لا محالة وحصل التحذير الذي يقتضيه المقام من تلك
الجهة وما ذكره الفاضل الاستاذ في وجه توجيه الوجوه الثلثة
المذكورة من عدم تعلقها بالاقتراب المستفاد من صيغة الماضي
ظاهر الورود على هذا الوجه انما يصار الى القول باستعمال صيغة
الماضي مجردة عن الدلالة على الحدوث كما في قولهم سبحان من تقدس
عن الاضداد وتنزه عن الاندادثم ان البيضاوي اخر هذا الوجه
في هذا المقام لانه اقتصر عليه في تفسير قوله تعالى ويقولون متى
هو قل عسى ان يكون قريبا قال الفاضل العراقي وكل آت قريب والموت
لا محالة آت وموت كل انسان قيام ساعته والمعنى ايضا قريبة
بالاضافة الى ما مضى اقول لا يخفى ما في كلامه من القصور
على من له ادنى مسكة وشعور فانه اذا اريد من القرب المعنى
المذكور لا يكون وجه لان يراد من قيام الساعة المدلول عليها
بالحساب ما يكون عند موت كل احد فان القيام الحقيقي ايضا
قريب بهذا المعنى وانما يصار الى ان يراد بالساعة ما وجد
حال الموت اذا اريد بالقرب ما لا يتحقق في القيام الحقيقي

ثم ان ارادة المعنى المذكور من القيام مما لا يناسب المقام
فان المشركين لا ينكرون الموت بل ينكرون الحشر فلا بد من ان
يحمل الساعة عليه فتأمل • بقي ههنا شئ وهو ان المعتاد
فيما بين المفسرين انهم اذا رأوا الآية عبرا فيها عن امر لم يقع بعد
بصيغة الماضي يجعلونها على التعبير بالماضي عن المضارع ○
اشعارا بتحققه واذا امكن توجيهه بوجوه اخر فلا اقل من
انهم يذكرون ذلك الوجه ايضا فاما لهم لم يذكروه ههنا
ولم يتعرض له واحد منهم اصلا ولعل وجه ذلك هو
ان الاخبار عن اقتراب الشئ بصيغة الماضي انما يكون
حيث وقع الاقتراب ولم يقع ذلك الشئ المقترب نفسه اذ لو
كان نفسه واقعا لا يصح القول باقترابه ولو كان اقترابه ايضا
متوقعا واريد التعبير عن وقوع ذلك الاقتراب المتوقع بصيغة
الماضي للدلالة على تحققه كان الجدير بغير هذا الطريق عن
نفس وقوعه وبطرح الاقتراب من البين كما في قوله تعالى اتى
امر الله مثلا فان كل ما هو محقق الاقتراب فهو محقق الوقوع
لا محالة والوقوع هو المقصود من الاقتراب فالاخبار عن
الوقوع اولى بالاهتمام وادخل في الحصول المقصود والمرام نعم

يمكن ان يقال جاز ايثار الاخبار عن الاقتراب على الاخبار
عن نفس الوقوع في بعض الامور المحققة الآتية اشعارا بان
ذلك الشئ في هوله وفظاعته او في لطفه ونفاسته بحيث
يكفي في التحذير عنه او التبشير به بيان تحقق اقترابه من غير حاجة
الى بيان وقوعه قال البيضاوي رحمه الله واللام صلة
لاقترب وقد سبقه في ذلك صاحب الكشاف وقال بعض الفضلاء
اللام صلة لاقترب على معنى اقترب من الناس لان معنى الاختصاص
وابتداء الغاية كلاهما مستتبع يحصل به الغرض انتهى وتحذى
بعض المشايخ حذوه اقول فيه بحث فان المفهوم منه ان
يكون كلمة من التي يعدى بها فعل الاقتراب بمعنى ابتداء الغاية
وليس الامر كذلك لعدم ملاءمة ذلك المعنى لمواقع استعمال
تلك الكلمة والحق انها بمعنى انتهاء الغاية فانهم ذكروا ان من تجئ
لذلك المعنى وفي الجنى الداني مثل ابن مالك لانتهاء الغاية
بين تعريت منه فانه مساو لاقتربت اليه ومما يشهد بذلك ان
فعل الاقتراب كما يستعمل بمن يستعمل بالى وقد ذكروا في معاني
كلمة من انها تكون لانتهاء الغاية كما عرفته ولم يذكر احد في
معاني كلمة الى ان تكون لابتداء الغاية والاصل ان يكون

صاحب الكشاف

قال الشمني

كلمة من التي وقعت صلة الاقتراب
بمعنى انتهاء الغاية على صلته
الاصلي التي كلمة الى

العلمان بمعنى فعل من علي الى فان يكون المراد بها انتهاء الغاية
والذي يمكن ان يصار اليه في توجيه ما ذكره ذلك الفاضل
توجيه لما ذكره صاحب الكشف
هو ان يقال انه حملها على ابتداء الغاية لشهرتها في هذا المعنى
حتى انه ذهب بعض النحاة الى رجاع جميع معانيها اليه وجعل
تعديته بها حملا له على ضده المتعدي بها وهو البعد كما ان فعل
البيع يعدي بمن حملا له على فعل الشراء المعدى بها على ما ذكره
الفاضل الرضي في بحث الحروف الجارة ثم ان العلامة الروحي
قال في تفسير قوله تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان
الآية وصلة القرب يكون من اوالي يقول العرب تقربت منه
واليه ولا تقول له فاللام بمعنى الى اول اللام كما بجي بمعنى الى
كما في قوله تعالى بان ربك اوحى لها وقوله تعالى كل يجري لاجل
مسمى كذلك يكون بمعنى من كما في سمعت له صراخا على ما نقل عن
ابن هشام وغيره فاذا كان تعدية فعل القرب في الاصل بمن
والى يكون القول بكون اللام التي عدي بها هناك بمعنى
احديهما على التعيين تحكما اللهم الا ان يقال ان كلا منهما
من والى اللتين هما صلتا فعل القرب بمعنى واحد وهو انتهاء
الغاية ولما كان الى عريقا واصيلا في المعنى المذكور دون من

فانها

فانها اصل في معنى ابتداء الغاية اولى في التعبير عن كون اللام
هناك بمعنى انتهاء الغاية القول بانها بمعنى الى فيكون ما فعله
العلامة هناك من الشواهد لما ادعيناه سابقا نعم
يمكن ان يقال ايضا في توجيه ما فعله العلامة هناك
ان اللام في تلك الآية مذكورة بعد التفضيلية فلو جعل
اللام ايضا بمعنى من وقيل ان تقدير الآية هم من الكفر يومئذ
اقرب منهم من الايمان ربما يتشوش الاذهان في فهم المرام
من اول الامر قال الفاضل الاستاذ قدس الله سره العزيز
واللام متعلقة بالفعل وتعديها على الفاعل للمسارعة
الى ادخال الروعة فان نسبة الاقتراب اليهم من اول الامر
يسؤهم ويورثهم رهبة وانزعاجا من المقرب كما ان تقديم
الجار والمجرور على المفعول الصريح في قوله تعالى هو الذي خلق
لكم ما في الارض جميعا للتعجيل المسرة لان بيان كون الخلق
لاجل المخاطبين مما يسرهم ويزيدهم رغبة في ما خلق لهم
وتشوقا اليه انتهى لا يقال اذا كان حال المشركين المذكورين
ههنا بالفظ التأس من اتصف بما حكي فيما سبق من الغفلة
والاعراض والاستماع بطريق التلهي والاستهزاء للايات

النازلة عليهم اية اية كانت عدم الاعتداد بها والاعتماد عليها
كان حالهم بهذه الاية الكريمة ايضا كذلك فلا يحصل لهم
التروي والانزعاج فانى يحصل لهم تعجيل المساءة بتقديم
اللام لانا نقول استهزاهم بالايات وتلبيهم عند سماعها
لا يقتضى ان لا يزعجهم الانذار والتذكير ولا يروعهم التخويف
والتحذير لجواز ان يخطر في ذهنهم احتمال الصدق ولو مرجوحا
فيحصل لهم الخوف والاشفاق ويفوت ذلك ما ذكره السابق
لجهة اية التقدير من انه لما نزلت اقتربت الساعة قال الكفار
فيما بينهم ان هذا يزعم ان القيمة قد قربت فامسكوا عن
بعض ما تعملون حتى ننظر ما هو كائن فلما تاخرت قالوا ما نرى
شيأ فنزلت اقترب للناس حسابهم فاشفقوا فانتظروا
قربها فلما امتدت الايام قالوا يا محمد ما نرى شيأ مما تخوفنا
به انتهى على انه يجوز ان يكون للاستهزاء والاستخفاف بطريق
العناد والاستكبار على ما افصح عنه من قال وهم يتغفلون
ويتنبهون بهذا التغفيل والتنبيه لانهم عقلاء مميزون
لكن لا ينتفعون بتغفلهم وتنبههم لعنادهم واستكبارهم
انتهى فلا يتوهم التنافي بين الاستهزاء والخوف العقلي اصلا

ثم اقول

ثم اقول تحقيق ما ذكره الاستاذ في هذا المقام بحيث يضمحل
به الشبه والاوهام بين الله العزيز العلام هو ان الاقتراب
المعبر عنه بصيغة دالة على التجدد والحدوث اذا انسب الى
الانسان ولم يسند اليهم يكون فيه اشعار بكون ذلك الامر
المقترب مما يسوء المقترب منه لما فيه من الايذاء الى ذلك
المقترب امر متوجه اليه ومقبل عليه يطلبه ليصيبه وهو
يتوقى عنه ويفر منه على ما اشار اليه الفاضل الاستاذ الاقتراب
الى الحساب المبني على الوجه نحوهم مع امكان العكس من تفخيم
شانه وتهويل امره ما لا يخفى لما فيه من تصويره بصورة شيء
مقبل عليهم لا يزال يطلبهم ويصيبهم لا محالة انتهى ولعل
السر في ذلك هو ان الامر المقترب اذا كان مما يسر المقترب منه
ويوريه بهجة ونشاطا كان الجدير ان يصور ذلك في صورة
امر مقصود يطلبه المقترب منه ويقبل عليه ويتوجه
ويسعى اليه فيناسب ح ان يسند الاقتراب الى الطالب
ويجعل ذلك الامر السار مقتربا منه واذا كان مما
يسوؤه ويوريه روعة وانزعاجا كان اللايق ان يصور
بصورة امر هائل مقبل على المقترب منه يطلبه ليصيبه

ويصل عليه وهو يوبخ مدبوا عنه ويحترز ويحذر منه فيناسب ح
ان يسند الاقتراب الى ذلك ولا يجعل الهارب مقتربا منه ومدنوا
فاذا قيل اقترب فيهم ان هناك امرا مقبلا على شئ طالبا له
من غير دلالة على خصوصية المقترب والمقترب منه فاذا قيل بعد
ذلك للناس واللام صلة الاقتراب دل على ان ذلك الامر
طالب لهم مقبل عليهم وهم هاربون منه فافاد على الوجه السابق
ان المقترب مما يسوؤهم فيحصل لهم الخوف والاضطراب فيزداد
الحساب بخلاف ما اذا قيل اقترب الحساب للناس فان
كون اقبال الحساب نحوهم لا يفهم على ذلك التقدير الا بعد
ذكر قوله للناس فتحقق فائدة تعجيل المساءة في ذلك المقام
الهائل الى كل مذهب الى ان يذكر الفاعل ويتبين ان عجاب
في وجه تعجيل التهويل الى جريان عادته الكريمة صلى الله عليه وسلم
على انذار المشركين وتحذيرهم وبيان ما يزعجهم ويروعهم
ويدل على ان ما بين اقترابه منهم ودنوه اليهم شئ هائل
يسوؤهم ويزعجهم لا امر مقصود لبشرهم فاذا اقتدم الجار وقيل
اقترب للناس مراد ابن المشركون على ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما
يحصل التحذير والاخافة حيث يعلم من اول الامر ان الكلام في حق

المشركين

المشركين الجاري عادته الكريمة على تحذيرهم وبيان ما يروعهم
بخلاف ما اذا اقتدم الفاعل حيث لا يعلم المقترب منه لان
يذكر الجار مع المجرور والقرينة المذكورة لا تدل على تعيين المقترب
منه كما تدل على تعيين المقترب اذ المعلوم من عادته الكريمة
انه اذا تكلم في شانهم واخبر عما يتعلق بهم يتكلم غالبا بما يسوؤهم
ويغمهم لا انه عليه الصلاة والسلام يتكلم في غالب احواله
بما يسوؤهم وبين العادتين فرق واضح وانت خبير بان توقف
تحقق نكتة التقديم على ضم ضميمة العادة غير قادح في تمام
المرام اذ تمام المرام بان يكون للتقديم مدخل في حصول تلك
النكتة بحيث لو فات التقديم لفات تلك النكتة وقد عرفت
ان الامر كذلك وليس في كلام الفاضل الاستاد ما يدل على
ان المسارعة المذكورة حاصلة من التقديم وحده من غير
ضم شئ اليهم نعم ان امكان اعتبار التعجيل على تقدير ان
يكون اللام لتاكيد الاضافة لا يخفى بمراد الاستاذ اصلا
فانه في صدد ترجيح ما عليه النظم الكريم على تقديم الجار والمجرور
على الفاعل على عكس ذلك والذي حمل بالمساءة والتعجيل
هو هذا لا في ترجيح كون اللام متعلقة بفعل الاقتراب على

كونها تأكيدا للاضافة فانه علله فيما سيجيء بما ذكره من انه تعشق
تام وبعيد عن مقتضى المقام ومراده من ذلك امور اخر
نقف عليها ان شاء الله تعالى لا خلوه من نكتة التجهيل ثم
ان تجهيل المسرة في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا بعموم
اللام وليس التمثيل تاما في مجرد ان في تقديم الجار حصول التجهيل
وليس مما يخطر بالبال ان يقال يعارض به فيما نحن فيه
بان اللام في الناس يحتمل لان يكون المعرف من جنس النافع
فلا يكون فيه ادخال الروعة لان اللام هناك لام الاجل
والمنفعة اذ ليس فعل الخلق من الافعال التي يقتضي شيئا
يعدى اليه بواسطة الحرف بخلاف المعدى اليه بحرف فاذا
ذكر بعده شيء دخل عليه من او الى او اللام يعلم انه المدعو منه
وان تلك الحروف صلته هذا والفاضل الاستاذ قد تقدم في
باب التفسير خطاه وتوسع في ميادين التقرير والتحرير مداه
ووصل في رتبة الفضل الى اقصى الاقاصي واعرف بمقدار نفسه
كل ذي ذاهي فلا يكاد يجترى على ان ينقل بصيغة التمريض
كلامه ويعترض عليه قبل ان نفهم مرامه مستلما من مدليل
الجهل عليه ظلاما من اثاره واصف الحق على راسه نقابا وتاما

ابن سيركه

عصمنا الله

عصمنا الله تعالى عن مثل هذه الجراءة والجسارة ووقانا عن الجري
والخسارة ومن تصرفات ذلك الخبيث اللئيم المتعلقة
بحث التجهيل والتقديم ما ذكره في تفصيل الوجه الثاني حيث
قال ويمكن فيه ايضا اعتبار المسارعة الى ادخال الروعة
بناء على تقديم ما يفيد تخصيص الحساب بهم بخلاف اعتباره
في الوجه الاول يعني احتمال ان يكون اللام صلة لانذار
فانه على تقدير تعلقه بالفعل ليس من تتمة ما يخوف به الروع
فيتقدم به تعجيل التخويف والانذار انتهى وهذا كلام موجه
لم يدر الله ما اجملة فانه اذا كان مدار افادة التخويف
والانذار تعلقه بالحساب المذكور موخرا عنه لا يستفاد منه
ذلك قبل ذكر متعلقه فلا يكون في التقديم شيء من التخويف
والانذار اصلا قال الفاضل البيضاوي او تاكيدا للاضافة وقد
سبقه الى ذلك العلامة الزمخشري واما الفاضل الاستاذ
فلم يتلقه بالقبول حيث قال وجعلها تاكيدا للاضافة مع
انه تعشق تام بمعزل عما يقتضيه المقام الخ والظاهر
انه اراد بكونه تعشقا ما يرد عليه من الميل والمال وينوجه
اليه منى وجوه الاشكال وان امكن ان يجاب عن بعض تلك

ابن سيركه

للاشكالات الواردة ببعض من التمحلات الباردة مع وجوب
صون ساحة التنزيل عن ان يرد عليه امثال ذلك القال والقيل
والحال انه ليس في ذلك الاحتمال نكتة بارعة وفريدة زاهرة
حتى يرتكب بعض التكلفات لتحصيل تلك الفائدة وستقف
ان شاء الله تعالى على التفصيل المذكور بعد عدة سطور واراد
بكونه بعيدا عما يقتضيه المقام الاشارة الى ما يتجه على ذلك
الوجه من ان يقال ان مقتضى المقام تخويف المشركين المرتابين
في امر القيام وتهويلهم وازعاجهم ببيان ان لحساب اقترب
منهم حتى انه استطالة اقتراب الحساب لتصويره بصورة امر
هائل مقبل عليهم على ما سبق فالذي يناسب هذا المرام ويوافق
ما سبق له الكلام ان يذكر صريحا كون المشركين هم الذين اقترب
منهم هذا الامر الهائل المقبل عليهم كالسبع الصائل ولا كتفى
في ذلك بافهامه من اضافة الحساب اليهم وهذا مع وضوحه
وظهوره قد اشتبه على من ضل عن سواء الطريق ووقع في الخبط
بكان يحيق فاصبح في زفير وشهيق ونعيق ونهيق
تعوا نهيق الغراب وتكلم في حق الاستاذ بما عنده كصرير باب
وطنين ذباب حار في فهم مرامه فهذي واتى بالهذر

فيا قلبه القاسي احد بذات ام حجر فضى الله تعالى فاه وكسر
بيد الحوادث ثناياه قال الشيخ ابو حيان اما جعله اللام
لاضافة الحساب اليهم مع تقدم اللام ودخولها على الاسم الظاهر
فلا نعلم احدا يقول ذلك وايضا فيحتاج الى ما يتعلق به ولا
يكن تعلقها بحسابهم لانه مصدر موصول ولا يتقدم معموله عليه
فان التاكيد يكون متاخرا عن المؤكد وايضا فلو اخر في هذا
التركيب لم يصح واما تشبيهه بما اورده سيبويه فالفرق واضح
لان عليك معمول الخبر وعليك الثانية متاخرة توكيدا وكذلك
فيك زيد راغب فيك يتعلق فيك براغب وفيك الثانية
توكيد اقول فيه بحث من وجوه اما اولا فلان تعلم لفظ
الحساب المتاخر عنه بعينه لا يتعين جواز ان يتعلق بالحساب
المقدر المقدم الذي يفسره المذكور كما ذهب اليه الطيبي او بالمعنى
العام المقدر كما في عامة الظروف المستقرة كما ذهب اليه صاحب
الكشف اللهم الا ان يقال ان مبنى كلام المعترض ما هو المتبادر
من تمثيل الزمخشري للامثلة المذكورة مع كثرة انواع التاكيدات
وندرة افرادها وهو ان يكون المراد بالتاكيد ههنا التاكيد
الاصطلاحي الذي هو من التوابع كما في تلك الامثلة سيما

ابن سيرك

138

المتأخرين الأولين ولا ريب في أن ذلك لا يتحقق على الاحتمالين
المذكورين كما لا يخفى وأما ثانيا فلأن المتقدمين من النحاة وان
ذهبوا الى عدم جواز اعمال المصدر سيما الموصول منه فيما تقدم
عليه الا ان المحققين منهم صرحوا بكون الظروف مستثناة من
ذلك لما انه يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها فتأمل وأما ثالثا
فلأن ما ذكره بقوله وايضا فان التأكيد يكون متأخرا عن المؤكد
قد فهم من قوله اما جعله اللام تأكيدا لاضافة الحساب اليهم
مع تقدم اللام ودخولها على الاسم الظاهر فلا نعلم احد القولين
ذلك فيكون احد القولين المذكورين مستدركا واين اجبات
قوله الاول لا يدل على وجوب تأخر التأكيد عن المؤكد البتة بل المفهوم
منه عدم جواز تقدمه عليه وذلك يتحقق بالتأخر كما في عامة
التأكيدات والتوسط كما في لا أبا لك واشباهه وقوله الثاني يدل
على وجوب التأخر فليس فيه استدراك فيكون حاصل مراده
بيان استحالة الحمل على التأكيد في صورة التقدم رأسا ثم بيان
عدم امكان ذلك فيما نحن فيه لو فرض التوسط ايضا لعدم جواز
القياس على قوله لا أبا لك قلنا لا توسط في صورة من صور التأكيد
واللام في لا أبا لك ايضا متأخرة عن المؤكد كما ستحيط به خبرا

ان شاء

ان شاء الله تعالى واثارا بعدا فلان ما ادعاه من الشذوذ في
قوله لا ابا له غير مسلم الا يرى الى ما ذكره الفاضل الرضي حيث قال
وجاز ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وفي جمع
المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا ولياها
لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نون التثنية والجمع واثبات
الالف في الاب والاخ انتهى فتأمل لا يقال ان من جملة وجوه التعجب
في كلامه ان يقال ان تقدم التأكيد ولو كان من التوابع ليس
بأمر بعيد بل هو جائز ذهب اليه السكاكي في قولهم انا عرفت
زيدا نقول مراده من تقديم التأكيد تقديمه بعد جعله مبتدأ
لا باقيا على حاله على ما افصح عنه الفاضل الشريف في الفن الرابع بقوله
يعني وجعل مبتدأ لا انه بقي تأكيدا على حاله حتى يكون انا عرفت
جملة فعلية وقال في موضع آخر قبيل لأن لفظ انا مثلا في المثال
المذكور عند الصحة تابع قدم على متبوعه باقيا على حاله لا مسندا اليه
وفساده ظاهر انتهى فالمذهب الصحيح ان التأكيد لاصطلاحه قبل
التوابع عامة لا تتقدم على المتبوع وعن هذا قال بعض الفضلاء في
تحقيق قولهم عليك زيدا حريص عليك اصله زيدا حريص عليك فقدم
عليك وهو متعلق بحريص كما كان قبل التقديم ثم كرر للتأكيد

حيث جعل المقدم مؤكدا لانا كيد امع اقتضاء ظاهر قول الزمخشري
ان يكون الامر بالعكس اذ التاكيد في المتاخر مقدم نعم ان للمحقق
جوابا عما اورده ابو حيان من عدم صحة جعل المقدم تاكيدا
للمتاخر ذكره في تحشيته قول البيضاوي ثم اقترب للناس حسابهم
الخ حيث قال يعني على ترك التعريف باللام الى التعريف بالاضافة
للتوضيح والتصريح بأن الحساب حسابهم فجعل اللام في قوله تعالى
للناس مؤكدا للاضافة لان مرتبة الحال متأخرة عن مرتبة ذي
الحال وان الاضافة كانت هي الاصل حيث بنيت ان الاصل
كان اقترب حساب الناس فاللام معتبرة على التأخر من الحيثية
ايضا فاندفع ما ذكره ابو حيان رد على الزمخشري ان التاكيد
يكون متأخرا عن المؤكد انتهى اقول فيه بحث اما اولا فلانه يجوز ان
يكون مراد ابي حيان ان المتبادر من تمثيله بالامثلة المذكورة ان
يكون التاكيد ههنا ايضا من قبيل التاكيد النحوي الذي هو من التوابع
ولا ريب في انه اذا جعل قوله للناس حالا يجعله ظرفا مستقرا يفوت
هذا المعنى واما ثانيا فلانه لو جعل قوله للناس حالا من الحساب
في قوله حسابهم لكان يلزم على تقدير تأخيره عنه ووضعه في مرتبة
ان يرجع الضمير الى ما هو متأخر عنه لفظا ورتبة كما افصح عنه ابو حيان

فتنبه

نفسه حيث قال وايضا فلو اخر في هذا التركيب لم يصح وفهم عدم
جواز ذلك من كلام القرطبي حيث قال فتعلم من النحاة ولا يجوز وكلام
اقترب حسابهم للناس للا يتقدم مضمر على مظهر يعود به المتأخر
اي بذلك المضمر لا يقال الضمير هو الذي يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة من غير تغيير للكلام كما في قولك ضرب غلامه زيدا اما لزوم
ذلك على تقدير تغيير صورة الكلام فلا بأس بذلك كما في ضرب زيدا
غلامه فانه لو غير صورة الكلام ووضع المفعول في مرتبته لكان
يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ويرجع الى المثال السابق والممنع
جوازه ومع ذلك لا ريب في جوازه لانا نقول ذلك اللزوم كاف
في المنع عند ابي حيان المريد لما ذكره ابن هشام في المغني حيث
قال ان ابا حيان وقع قوله ان منع في قوله تعالى وما عملت من سوء
تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا لان تود حال يكون
دليل الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا فيكون في نية التقديم فيكون
ح الضمير في بينه عائدا على ما تأخر لفظا ورتبة فيلزمه ان يمنع ضرب
زيدا غلامه لان زيدا في نية التأخير الخ نعم استغرب ذلك منه
حيث قال وهذا عجيب لان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا ولو
قدم تود لتغير الكلام الخ الا ان الكلام في ان كلام ابي حيان في

هذا المقام مبني على ما هو مذهبه فلا يندفع المحذور عنده بجعله
حالا وفيه ما فيه واما ثالثا فلان الاضافة وان كانت هي الحاصل
على ما ذكره لوقوعه في المرتبة الاولى الا انه لما لم يجتمع مع اللام في المرتبة
الثانية لم يصح ان يجعل اللام مؤكدة لها اذ التاكيد يقتضي الاجتماع
وفي المرتبة الثانية اثبتت صورة الاضافة واجتمعت مع اللام
الباقية من المرتبة الثانية فصارت الاضافة متاخرة عنها من
هذه الجهة ايضا فتامل قال بعض من نكب عن محجة الرشاد
وركب متن المكابرة والعناد لا حاجة في دفع ما ذكره ابو حيان
الى ما قيل ان مرتبة الحال متاخرة عن مرتبة ذي الحال فاللام
مرتبة على التاخر من هذه الحيثية لان تاخر التاكيد عن المؤكد
انما يلزم في التاكيد المصطلح عند النحويين لا في التاكيد اللغوي
الحاصل من مؤكدات الكلام مثل تكرير النسبة وادخال الواو
القسم ونحوها على ان تاخر التاكيد في اللام المؤكدة لا يتصور
لان نسبة المضاف الى المضاف اليه انما تكون بعد الاضافة
الواقعة في اللفظ لان الاضافة لا تتحقق الا بعد ذكر المضاف
اليه واللام يتوسط بينهما فيتقدم مؤكد الاضافة عليها فلا يحصل
التاخر انتهى اقول فيه بحث من وجوه اما اولا فلان ان وادخل

القسم

القسم ونحوها وان لم تكن تاكيدا نحويا معدودا من التوابع في صورة
عدم التكرار على ان كونها تاكيدا لغويا ممنوع نظرا الى ان التاكيد الاصطلاحي
لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر ولا شك ان الامور المذكورة
داخلة في التاكيد الاصطلاحي بهذا المعنى فان كلمة ان في قولنا
ان زيدا قائم الى غير ذلك واما ثانيا فلان ذلك القائل نفسه قال قبل
اسطر فالاصل المتعارف اقرب حسبما الناس فاظهر اللام كما في لا ابا له
ثم قدم على المضاف الخ وذلك صريح في ان هذه اللام هي اللام التي
تزاد تاكيدا للاضافة وتوسط بين المضافين كما في لا ابا لك وانت
خبير بان من ذهب من النحاة الى ان تلك اللام لتاكيد الاضافة
ذهب الى انها تكرير وتاكيد للام المقدرة بين المضافين بمنزلة
تيم الثاني من قولهم يا تيم تيم عدي على ما افصح عنه الفاضل الرضي
حيث قال اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة
ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام
لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام ههنا
ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في
يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي
الظاهر انتهى ولا ريب انه على هذا الاعتبار من قبل التاكيد النحوي

الذي هو من التوابع لا التأكيد اللغوي فلا وجه لتعليل جواز تقديم
تلك اللام المؤكدة على مؤكدها بان وجوب تأخر التأكيد في التأكيدات
الاصطلاحية لا اللغوية واما ثانيا فلانه قد ظهر مما نقلناه
عن الفاضل الرضي ان معنى كون اللام مؤكدة للاضافة كونها
مؤكدة للام المقدرة بين المضافين لا لنفس الاضافة وانما في صورة
تخلل بين المضافين معتبرة على التاخر من تلك اللام التي تاكيد
لها في الحقيقة كتيم الثاني في يا يتيم تيم عدي فسقط ما ادعاه
هذا الفاضل من عدم تصور تاخر لام التاكيد عن مؤكدها واما
رابعا فلان تاخير اللام المؤكدة عن الاضافة طريقا آخر وهو ان
يجعل مدخولها متاخرا عن المضاف اليه اعتبارا لفظا او رتبة
كما ذهب اليه المحقق الفاضل في هذه الآية فتامل وقال بعض المعاصرين
فان قيل اذا كان اقرب للناس الحساب مقدما في الاعتبار
على ما عليه التنزيل وهو اقرب للناس حسابهم لم يكن اللام فيه
تاكيدا للاختصاص المدلول عليه بالاضافة بل يكون الامر بالعكس
قلنا لما كان كل واحدة من اللام والاضافة مؤكدا للاخر من حيث
كونه مغنيا عن الآخر صح ان يقال في حق كل واحد منهما انه تاكيد
للآخر مقررا له انتهى اقول فيه تامل من وجوه اما اولا فلانه وان

كان اقرب للناس الحساب مقدما في الاعتبار على اقرب للناس حسابهم
فيلزم من هذه الجهة ان يكون اللام مقدمة على الاضافة مع ان
اقرب حساب للناس مقدم على اقرب للناس حساب والاضافة
اصل من هذه الحيثية فليتامل فانه قد ترتب مما يكون جوابا عن
هذا واما ثانيا فلان كون كل منهما مغنيا عن الآخر لا يقتضي صحة
جعل كل منهما تاكيدا للآخر الا بكان في قولنا جاني زيد زيد
لا يسمى بالتاكيد الا لو خلا منهما وان كان يغني كل منهما عن الآخر وفيه
ما فيه واما ثالثا فلانا سلمنا صحة تسمية كل منهما تاكيدا للآخر انه
لا يفيد اولوية اطلاق ذلك على المتاخر فلابد في وجه عكس ذلك
من التامل والظاهر ان وجه هو ان الكلام ههنا في بيان العوامل
اللام لا الاضافة فتدبر قال الفاضل البيضاوي واصله اقرب
حساب للناس عدل عما فصله الزمخشري من تصوير الراب الثلثة
في قولهم ارف رحيل المحي واسقط ذلك القول من البين لاحتمال
اللام فيه ايضا للوجهين فلا يصلح دليلا على المراد حتى يذكر لاجل
الاحتجاج والاستشهاد فان ارف ايضا يتعدى باللام على ما فهم
ذلك من كلام الزمخشري نفسه في تفسير قوله تعالى ردف لكم واما
الذكر لمجرد التمثيل فما لا يصلح للتعويل ثم انه لم يرد بكون اصل الكلام

142

ذلك ان ما عليه النظم الكريم كان على ذلك الوجه اتم غير الى المرتبة
الثانية التي الثالثة بل اراد ان المرتبة الاولى هو المتعارف في الاوساط
في تاديه هذا المعنى والتعبير عنه والمرتبة الثانية ابلغ منه وما وقع
في التنزيل احسن الوجوه واكملها وابلغ المراتب واعلاها فليس
في كلام البيضاوي ايهام التبديل والتغيير للكلام العزيز الخطير حتى
يتسبب الى الاهمال في مراعاة ادب التوقير كما توهمه من لا يعرف قبله
من دبير ولو سلم ان في كلام البيضاوي ما يصلح ان يكون منشأ
لذلك الوهم الواهي اللايح بقلب ذلك الساهي فالظاهر ان نقل
الفاضل الاستاذ ذلك الكلام بعينه من العلامة البيضاوي شيئا
على وجه الوقوع التزييف بمعزل من ان يرد عليه ذلك الوهم السخيف
قال صاحب الكشف فالاصل اقرب حساب الناس لان المقرب منه
معلوم الخ اقول لا يخفى ان معنى كون اصل الكلام اقرب حساب الناس
ان اصل قوله اقرب للناس حسابهم وبداءة هذا العدد من الكلام على
فرض كون اللام فيه لتاكيد الاضافة هو هذا القول فلا دلالة فيه
على ان لا يكون في متعارف الاوساط جملة اخرى مع هذه الجملة
مفيدة لكون الاقرب المذكور للناس بان يكون مجموع الكلامين في
متعارف اوساط الانام اقرب حساب الناس لهم فذلك هو

الظاهر

الظاهر لان حذف بيان المقرب منهم بناء على افهام ذلك من اضافة
الحساب للناس انما يناسب الايجاز القرآني لا كلام الاوساط فتدبر
قال البيضاوي ثم اقرب للناس الحساب قيل في وجه بيانه
ان في الاول اضافة واحدة لا تاكيد فيها وفي الثاني تاكيد الاضافة
الضمنية باعتبار ان الالف واللام في الحساب عوض عن المضاف اليه
انتهى ويرد عليه ان مبنى ما ذكره كون اللام الداخلة على الحساب
للعهد مرادا به حسابهم وقد مر جوابه ومنهم هذا القائل بانه
للجنس حيث قال والتحقيق فيه ان الاصل اقرب حساب الناس فقدم
المضاف وعرف الحساب لتعريف الجنس ليفيد ضربا من الحسابهم
والتغيير الملهم الا ان يقال نعم ذكر وان اللام للجنس واريد به
جنس الحساب الا ان المراد بجنس الحساب هو حساب الناس شيء آخر
اما اذا اريد من الناس الجنس فظاهر اذ لا فرق يعتد به بين جنس
الحساب وبين حساب جنس الناس واما اذا اريد به المشركون فالمراد
ايضا بجنس الحساب حسابهم لان الحساب الهائل بخصوصهم فيتنزل
حساب سائر الناس منزلة العدم كما يشهد به قولهم ولما كان الحساب
لا يتعداهم جيء بضمير الناس ليعود اليهم وفيه ما فيه قال بعض الفاضل
اقرب حساب الناس فقدم المضاف اليه وعرف الحساب تعريف الجنس

ليفيد ضربا من الابهام والتبيين وعند التقديم احتيج الى التقدير مضاف
لانه ليس صلة اقرب فصار مثل حساب الناس لحساب محذوف للفسر
للدالة المفسر عليه انتهى واعترض عليه بعض الفاضلين حيث قال وقيل
ان المضاف محذوف يفسره ما بعده تقديره حساب الناس حسابهم
فالتاكيد من وجه وهو اظهار اللام والعدول عن الاصل ما فيه
من التاكيد مع التفسير بعد الابهام وفيه ان تاكيد الكلام مجرد اظهار
اللام يفوت ما في التقديم والتصريح باللام وتعريفه الجنس
من المبالغات اقول قد اركب على شطط هائل وابعد عن الحق بمراحل
اذ لا يفوت في هذه الصورة شيء من النكت المذكورة لما التصريح
باللام فظاهر وقد اعترف به نفسه حيث قال فالتاكيد ضرب
من وجه وهو اظهار اللام الخ فلا معنى لقوله يفوت ما في التقديم
والتعريف الجنس لان الفاضل المذكور معترف بان اصل الكلام
اقرب حساب الناس وانه قدم المضاف اليه على المضاف
وعرف المضاف تعريف جنس على ما نص عليه نفسه على ما نقلناه
عنه نهاية الامر انه يقول ان اللام الداخلة على المضاف
اليه الذي قدم متعلقة بلفظ حساب مقدرا بعد تغيير وما بعد عام
فليتامل وقد ذكر في بعض حواشي مرتبة اخرى قبل هذه المرتبة

حيث

حيث قيل الاصل ازف رحيل الحي لان الغرض بيان دنو رحيلهم
وهو حاصل من هذا التركيب وهو تركيب اوساط الناس ثم لطلب
نوع من الاجمال والتفصيل تركت الاضافة وادخلت اللام
المضيفة في الحي وادخلت اللام المعرفة في الاصل فصار ازف
الرحيل واقتفى اثره امجد الفاضل رحمه الله في ابداء تلك المرتبة
حيث قال كان الظاهر ان يقول اقرب الحساب الناس على اظهار
اللام المدلول عليها بالاضافة ثم اقرب للناس الحساب على تقديم
للناس يجعله حالا من الحساب وفيه فائدة الاجمال والتفصيل
على نحو اشرح لي صدري الله قصد الاختصار وقصر المسافة
اقول اصاب كل من ذينك الفاضلين في اثبات مرتبة اخرى
بين المرتبتين الا انهما قصرا في بيانها اذ الظاهر من مساق كلامهما ان
يكون مرادهما اظهار اللام التي يقدر بين المضافين في الاضافات
اللفظية كلها بان يراد بالاضافة ويجعل اللام نائبة منابها افادة
الانتساب والاختصاص ولا يذهب على ذي مسكة ان هذه المرتبة
مما لا يهم قطعا فالاولى ان يقال بينهما مرتبة اخرى هي اقرب
حساب للناس على زيادة اللام المؤكدة للاختصاص المستفاد
من تلك اللام المقدرة المدلول عليها بالاضافة كما في قولهم

لا ابالة فان هذه المرتبة مما لا بد ان يظهر كون اللام في الاصل تاكيدا
للاضافة مع تقدمها عليها صورة وبه تحقق المشابهة التامة
بوجهها لا ابالة فليتامل قال العلامة البيضاوي وخص الناس
بالكفار لتقييدهم بقوله وهم في غفلة معرضون قال يعني الفضلا
قوله تعالى في غفلة من قبيل نسبة الاكثر الى الكل فلا ينافي كون
تعريف الناس للجنس كما في قوله تعالى ويقول الانسان ائذا
مامت الخ واعترض عليه الجد الفاضل رحمه الله حيث قال قلت
كانه نسي ما قدمت يداه في سورة مريم وتعل وجه تخصيص المصنف
لتخصيص الكفار ههنا لما انه منقول عن ابن عباس رضي الله عنه
كما ذكره الامام الرازي والقرطبي والزمخشري انتهى واراد بما
نسيه فذلك الفاضل ما ذكره بقوله يعني ابي بن خلف فانه قد
غطا وقال ابعث بعد ان مزقنا كذا فتنزل وجه ارادة
الجنس باسره اذ لا يحسن اسناد فعل او قول صدر عن البعض
الى الكل الا اذا اسند عنهم بمظاهرتهم او رضي منهم انتهى اقول غاية
ما يمكن في دفع هذا التدافع المصير الى الفرق بين المقامين
فان ما ذكره في سورة مريم عليها السلام مبني على ان يكون القائل
منهم ابيا وحده وما ذكره ههنا مبني على ان يكون اكثر الناس

غافلين

غافلين ويجوز ان يكون توقف حسن اسناد ما صدر عن البعض
الى الكل على الظاهرة او الرضا فيما اذا كان البعض قليلا اذ ح
يحتاج الى تعميم الاسناد الى تنزيل المظاهرة او الرضا منزلة
منزلة صدور نفس الفعل او القول واما اذا كان البعض كثيرا فلا
حاجة الى ذلك فان للاكثر حكم الكل عرفا وشرعا بقي الكلام في
التدافع الصريح الواقع في سورة السجدة حيث قال في تفسير قوله
تعالى وقالوا ائذا ضللنا في الارض ائنا لفي خلق جديد الاية
لا حاجة الى رضاهم بقوله في الاسناد اليهم بل يكفي وجود القول
منهم كقوله واذ قتلتم نفسا الاية انتهى وردّ بكلامه هذا
على البيضاوي في قوله هناك القائل ابي بن خلف واسناده
الى جميعهم لرضاهم انتهى ولا يذهب عليك ان حمل مراده على
ارادة التنافي بين كلامي البيضاوي حيث انهم تمّا ذكره في سورة
السجدة اشتراط الشرط المذكور وتمّا ذكره في سورة طه عدمه
فمما لا يساعده المساق كما لا يخفى على اصحاب المذاق ثم ان
قياس قوله تعالى وقالوا ائذا ضللنا على قوله واذ قتلتم نفسا
غير تام فان القتل هناك لما وقع بينهم ولم يظهر القاتل لهم
واحتمل عندهم صدوره من كل واحد منهم جاز اسناده

145

اليهم على الطريقة المذكورة على ان فيه رعاية المشاكلة حيث وقع
قبل تلك الآية خطابات كثيرة للمجموع تمرآن ودلالة التقييد
بالاوصاف المذكورة على تخصيص الناس بالمشركين ليس الا على
تقدير تفسير تلك الاوصاف بما فسروا به ويمكن ان يحمل كل منها
على معنى يشترك فيه عصاة المؤمنين واما قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم افتأتون السحر وانتم
تبصرون فيمكن اعرابه على وجه لا يستلزم اتصاف الناس المتقدمين
هنا باسرهم باسرار ذلك القول الشنيع اما بان يجعل قوله تعالى
الذين ظلموا بدلا من ضمير اسروا وابدل بعضهم من الكل او يجعله فاعلا
لمضمر وان يقدر رجوع ضمير الى الناس او يجعله مبتدأ وجعل قوله
اسروا خبرا مقدما لكن لا على وجه اقامة الظاهر مقام الضمير قال
العلامة البيضاوي اي في غفلة من الحساب اقول في هذا
القدر تقصير فانه لما خص الناس بالمشركين على ما ذكر ينبغي ان
يقال في تفسير هذا القول الكريم انتم في غفلة تامة وجهالة
تامة من توحيد الله تعالى والايمان بكتبه ورسله ووقوع
الحساب ووجود الثواب والعقاب وسائر ما جاء به النبي
الكريم وذكر غفلتهم عقيب بيان اقتراب الحساب لا يقتضي

فتر

قصر الغفلة عليه فان وقوع تأسفهم وندامتهم وظهور جهلهم وخسرانهم
لما كان تمام يوم الحساب كان ذلك سببا للتعقيب المذكور فتدبر
قال الزمخشري وصفهم بالغفلة مع الاعراض على معنى انهم غافلون
من حسابهم لا يتفكرون في عاقبتهم ولا يستظنون لما يرجع اليه
خاتمة امرهم مع اقتضاء عقولهم لا بد من جزاء للمحسن والمسيء
واذا وعظوا نهوا عن سنة الغفلة وفطنوا لذلك
بما يتلى عليهم من الآيات والنذر اعرضوا وسدوا اسماعهم
انتهى اقول الظاهر ان الحامل للزمخشري على ما ذكره من جعلة
الغفلة على ما قبل ايتان الآيات والنذر والاعراض على ما بعدها
ما يتوهم من التنافي بين الوصفين على تقدير جمعهما في زمان
واحد من حيث ان الغفلة على معناها المتبادر منها يقتضي
عدم شعور الغافل بالمغفول عنه وعدم تنبهه له اصلا
بان لا يخطر بباله ولا يقرع سمعه بخلاف الاعراض فانه يستدعي
سبق الشعور من المعرض الى المعرض عنه اما بان يعرض عليه
فيعرض هو عن قبوله او بان يخطر بباله ويختلج في ذهنه
فلا يلتفت اليه وحاصل التوفيق ظاهر ثم ان تعرضه لمقتضيات
اقتضاء العقول للثواب والعقاب لدفع ما عسى يرد على

106

ظاهر تفسيره من انه اذا حمل الغفلة على ما كان قبل مجيء الايات
والنذر لا يصح ذمهم بها وحاصل الجواب ان عقولهم كانت في
ايقاظهم عن وثاق الجهالة فكان عقولهم عما يقتضيه عقولهم من
صفات الذم لا محالة هذا كله ظاهر وانما الشان في تعيين
مراد العلامة البيضاوي في هذا المقام فانه قال في تفسير هذه الآية
وهم في غفلة من احساب معرضون عن التفكر فيه وكلامه هذا
يحتمل وجوها الاول ان يحمل على انه حمل الغفلة على معناها
المتبادر المقتضي لعدم التنبه والشعور فسلك مسلك الزمخشري
في حمل الوصفين على الزمان لاجل التوفيق وتقييد قوله عن
التفكر فيه بان يقال يعني اذا انتهوا عن سنة الغفلة وذكروا
بما تؤول اليه عاقبة المحسن والمسيء كما فعله الجد الفاضل الزاهد
فيهذا الاحتمال تاملا من وجوه اما اولا فلان مبنى الاحتجاج
الى التوفيق بالوجه المذكور حمل الغفلة على معناها المتبادر
منها وهو عدم الشعور وعدم الخطور بالبال وعدم القرع
بالسمع ولا شك ان الغفلة بهذا المعنى ينعدم عند سماع
الايات والنذر وان بقي فيهم الغفلة بمعنى آخر اعني الجهل
المطلق فلا يجتمع مع الاعراض مع التنبيه وقد يجوز البيضاوي ذلك

اجتماع

اجتماع الغفلة والاعراض حيث قال ويجوز ان يكون الظرف
حالا من المستكن في يعرضون واما ثانيا فلانه لو كان مراده
سلوك مسلك الزمخشري لكان الصواب ان يذكر القيد الذي
به يحصل التوفيق ففي عدم ذكره قوله اذا انتهوا تنبيها على انه
لم يقف اثر الزمخشري في هذا المقام واما ثالثا فلان مبنى
التوفيق المذكور على دلالة العقل على الثواب والعقاب للمحسن
والمسيء على ما اسلفناه وذلك يجر الى القول بمذهب الاعتزال
على القول بالحسن والقبح العقليين والاشاعرة ينكرون ذلك اشد
الانكار ولا يعللون افعاله سبحانه بالعلل والاغراض على ما تقرر
كرارا ذلك في مواضعه قال التفتازاني في التلويح فان فعل العبد
عند الاشاعرة اضطراري لا اختيار له فيه والعقل لا يحكم
باستحقاق الثواب على ما لا اختيار للفاعل فيه وقال
البيضاوي نفسه في تفسير قوله تعالى وبشر الذين امنوا وعملوا
الصالحات ان لهم جنات الآية اللام يدل على استحقاقهم
اياها لاجل ما يترتب عليه من الايمان والعمل الصالح لا لذاته
فانه لا يكافي النعم السابقة فضلا من ان يستتبع ثوابا وجزاء
فيما يستقبل بل بمقتضى وعده انتهى ولعل البيضاوي انما

ترك التعرض لاقتضاء العقول والنافي ان يحمل على ان كلا من
الغفلة والاعراض عن التفكر على ما قيل يحامل الايات والنذر وفيه
ايضا انه يستلزم العطل بالقبح والحسن العقليين وايضا الاعراض
عن تفكر ما لم يخطر بالبال عسير جدا الا ان يحمل الغفلة على مطلق
الجهل ويدعي خطوره ببالهم للدلايل العقلية واعراضهم عن التفكر
بعد ذلك والمالك ان يحمل على انه حمل الغفلة على مطلق الجهل
المنتظم لما يكون بعد التنبيه والارشاد وتمايد على هذا المعنى
قوله فيما سيجئ ويستهزؤن به ويسخرون منه لساهي قلوبهم
وفرط اعراضهم الخ فانه علل استهزاءهم الايات على سبيل التراخي
والاستمرار بتناهي الغفلة والاعراض فعلم ان الغفلة ههنا
عنك تطلق على ما هو مسبوق بالتنبيه تأمل ففي ههنا
شيء وهو ان الجد الفاضل رحمه الله بعد ما قيد قول البيضاوي
بقوله يعني اذ انتهوا قال على ان الغافل

المصدق الجازم بخلافه ربما يتفكر فيه لتحصيل
الطمانينة وربما يعرض عن التفكر اقول في كلامه نظر اما
اولا فلان منشاء التوهم التنافي بين الغفلة في الحساب
والاعراض عنه كما سبق هو ان الغفلة تقتضي عدم

خطوره

خطوره ببال والاعراض خلافه فانه اراد هذا الفاضل من هذا
الكلام جواز الجمع بين الغفلة في الحساب والاعراض منه ببيان
جواز الجمع صدور التفكر في الحساب والاعراض عن التفكر فيه
ممن غفل عنه وجزم بخلافه قلنا ان اراد من الغافل عن الحساب
الجازم بخلافه من خطر بباله ذلك او وقع بسمعه فلا شك ان
مبنى توهم التنافي على عدم صحة تسميته ذلك غافلا وان
اراد من لم يخطر بباله ولم يقرع سمعه فلا ريب في ان التفكر
منه عسير جدا فكانه رحمه الله تعالى ظن ان معنى عدم خطور
المعقول ببال الغافل الذي يذكر في تفسير الغفلة عدم تجويزه
اياه وجزمه بخلافه كما يقال هذا الاحتمال مما لا يخطر ببالي
اي اجزم بخلافه ولا يحتمل ذلك عندي فذلك وصف الغافل
عن الشيء بقوله المصدق الجازم بخلافه وانت خبير بان ليس
المراد منه ذلك نعم يحتمل ان يحمل كلامه هذا على منع ان يراد
بالغفلة ههنا ذلك المعنى المقتضي لعدم التنبيه المستدعي
لعدم الخطور بالبال وادعاء ان يكون المراد منه معنى الجهل
فانه لا يساعده سياق كلامه واما ثانيا فلان ما ادعاه
من جواز تفكر الجازم بخلاف شيء في ذلك الشيء حال جزمه

748

خلافه محل نظر فانه قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى وما
تيذكر الا من ينيب اي يرجع عن الانكار بالاقبال عليها
والتفكر فيها فان الجاحد بشئ لا ينتظر فيما ينافيه شواعلم انه
يمكن ان يحمل الاعراض ههنا على معنى مناسب للمقام ولا يحوج
حوله ما يتعلق بالتنافي من الاوهام لم يتعرض له ههنا احد
من الاعلام وهو معنى الاستماع كما في قول من قال عطاء فتى
تمكن في المعالي واعرض في المكارم واستطال اذكره اساطين
ايمة التفسير في تفسير قوله تعالى فلما نجاكم الى البر اعرضتم فيكون
المعنى وهم مستمرون في الغفلة مفرطون فيها ويمكن ايضا ان
يراد بالغفلة معنى الاهمال كما في قوله تعالى وما كنا عن الخلق
غافلين حيث قالوا في تفسيره مهملين امرها ما يأتيهم من ذكر
من ربهم محدث قال العلامة البيضاوي محدث تنزيله
ليتذكروا على اسماعهم النبيه كي يتعظوا قال الجد الفاضل
رحمه الله لانفسه لانه لا يناسب المقام اقول كان الظاهر ان
يعلل صرف الاحداث من نفس الذكر الى التنزيل بقصد دفع
تمسك الخصم على خلق القرآن بهذه الاية واتمام تعليله الجد
الفاضل بذلك مع ظهور جل احدهما انه قصد ان يكون تفسير

لوجهين

الآية

الآية بوجه يندفع عنه احتجاج الخصم بها مبنيا على دليل من
المقام غير ناش من مجرد قصد توفيقها لمذهبنا ولا يذهب
عن اولي النهى ان هذا الطريق اولى واقوى والاخر ان دفع
الخصم بها على خلاف مذهبنا لا يتوقف على صرف الاحداث
عن نفس الذكر الى تنزيله لجواز ان يراد من الذكر الكلام اللفظي
المحدث بالانفاق المؤلف من الحروف والاصوات فلا يصلح
قصد دفع الاحتجاج علة مقتضية للصرف المذكور ثم ان عدم
كون توصيف نفس القرآن بالاحداث من مقتضيات الحال
بناء على ان ما يقتضيه المقام ويسند عيه حسن الانتظام
بيان انه كلما جددوا لهم التنبيه والتذكير وتكرر على اسماعهم
كلمات التخويف والتحذير ونزلت عليهم الايات وقرعت لهم
العصا وتبهوا من سنة الغفلة عدد الرسل والحصا وارشدوا
الى طريق الحق مرارا لا يزيدهم ذلك الا فرارا واما ان تلك الآية
الكريمة حادثة او قديمة فمما لا تعلق له بالمقام ثم انه يرد على
ظاهر كلام البيضاوي ان يقال لا يخ امره من ان يحمل الذكر
على القرآن بمعنى الكلام النفسي القائم بذاته سبحانه او بمعنى
الكلام اللفظي المؤلف من الحروف والاصوات لا سبيل الاول

فانه اضاف التنزيل اليه والكلام النفسي لا يقبل التنزيل ويمتنع
انتقاله ويستحيل فاظهر انه ذهب الى الثاني وصرف
الحدوث الى تنزيله صونا عن ان يضاف اليه الحدوث والكلام
اللفظي حادث عندنا ولا يابى ايضا عن الاضافة والحدوث
اليه لكن المخالفة القائلون بقدم اللفظ والورق والغلاف
فكانه ذهب عليه موضع الخلاف وايضا يفهم من مساق كلامه
ان غفوله عن الحدوث ههنا بمعنى التجدد كما هو مقتضى المقام
على ما سبق لا المسبوقية بالعدم ويقال في الجواب عما ذكر
كله انا نختار انه حمل الكلام على النفسي لكونه الاصل واضاف التنزيل
اليه مجازا او المصير الى المجاز تما لا بد منه في اضافة النزول
الى القرآن على كلا معنييه على ما نص عليه الفاضل الشريف
في حاشيته على الكشاف وحمل الحدوث على التجدد كما ينادي
عليه باعلى صوت قوله ليكرر على سماعهم التنبيه لما انه صرف
على القرآن الى تنزيله لان الحدوث بالمعنى المذكور يقتضي
الحدوث بمعنى المسبوقية فلا يجوز اضافته الى الكلام ٥
النفسي او نختار انه حمل على الكلام اللفظي الا ان تجدد الذكر
بالمعنى المذكور لما كان لا يظهر الا بتوطه عليهم ووصوله اليهم

اضاف

اضاف الحدوث بمعنى التجدد الى التنزيل لا الى القرآن بالمعنى
المذكور لا يصح ان يتصف به كما زعمت الحنابلة قال بعض الفضلا
لم يرد به حدوث نفسه بمعنى مسبوقيته بالعدم وان كان صحيحا
لان الكلام اللفظي حادث عند الجمهور واحدوث تنزيله كما
زعمت الحنابلة المنكرون حدوثه الخ قلت ان اراد به الرد
على البيضاوي باذكرنا فقد ظهر لك جوابه والا فرجيا الوفاق
قال الامام رحمه الله تعالى المعتزلة احتجوا على حدوث القرآن
بهذه الاية فقالوا القرآن ذكر والذكر محدث فالقرآن محدث بيان
بيان ان القرآن ذكر قوله تعالى في صفة القرآن ان هو الا ذكر
للعالمين وانه لذكر لك ولقومك وقوله تعالى والقرآن ذي
الذكر وقوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون
وقوله تعالى ان هو الا ذكر وقرآن مبين وقوله تعالى وهذا
ذكر مبارك انزلناه بيان ان الذكر محدث قوله تعالى في
هذا الموضع ما يأتيهم من ذكر من الرحمن محدث والجواب
من وجهين الاول ان قوله تعالى ان هو الا ذكر للعالمين وقوله
وهذا ذكر مبارك اشارة الى المركب من الحروف والاصوات
وذلك مما لا نزاع فيه بل حدوثه معلوم بالضرورة انما النزاع في

كلام الله تعالى بمعنى آخر الثاني ان قوله تعالى ما يأتيهم من ذكر
من ربهم محدث لا يدل على حدوث كل ما كان ذكرا بل على ذكر
تا محدث الخ اقول الجواب الثاني وان كان يصلح ان يكون جوابا
عن كلام من اقتصر في ايراد الاشكال على الوجه المذكور لكنه لا يحسم
مادة الاشكال بالكلية لان لقائل ان يقول قد ثبت باجماع
المفسرين جواز ان يراد من الذكر الموصوف بالاحداث في
قوله تعالى ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث وقوله تعالى ما
يأتيهم من ذكر من الرحمن محدث واشباهها القرآن فلا يجدي ح
التمثيل بالمثال المذكور كما لا يخفى على من له ادنى شعور فالوجه
القوي هو الوجه الاول الا انه لا يتوقف على ان يحمل الذكر
في تلك المواضع كلها على الكلام المؤلف لحصول المرام بادعاء
ذلك في المواضع التي وصف فيها الذكر بالحدوث مع تجويز
ارادة كل واحد من المعنيين في غيرها فتأمل قيل المراد بالذكر
ههنا النبي صلى الله عليه وسلم بدليل هل هذا الا بشر مثلكم
اقول لا دلالة فيه على ذلك لوجهين اما الاول فلان المشركين
كما كانوا ينكرون حقيقة القرآن ويعرضون عنه ويسخرون منه
كذلك كانوا ينكرون نبوة الانبياء الكرام الناهين عن عبادة الاوثان

والاصنام فيجوز ان يكون قوله تعالى واسروا النجوى شروعا
لبيان جنايتهم الثانية اثر بيان جريمتهم الاولى بذلك الدأب
والديدن واما الثاني فلان مرادهم من ذلك القول الشنيع انكار
نبوته المصححة لنزول القرآن عليه فيتضمن كلامهم المذكور انكار
حقيقة القرآن كما افصحوا عن ذلك بقولهم افتأتون السحر وانتم
تبصرون فان مرادهم بالسحر هذا القرآن على ما اشار اليه
من قال كأنهم استدلوا بكونه بشرا على كذبه في ادعاء الرسالة
واستلزموا ان ما جاء به من الخوارق كالقرآن سحر انتهى فتحقق
المرام الكلام وتم المراد والمرام فتأمل الا استمعوه قال
الفاضل الاستاذ استئناف مفرغ محله النصب على الحال
من مفعول يأتيهم باضمار قد او بدونه على اختلاف المشهور اقول
الظاهر انه اراد من اختلاف المشهور اختلاف الواقع بين غير الفراء
من الكوفيين وسائر الاخفش من البصريين في وجوب دخول
قد على الماضي المثبت الواقع حالا الا ان المفهوم من مساق
كلامه ان لا يكون فرق بين هذا الموضع وسائر المواضع في
وجوب دخول قد وعدمه وليس الامر كذلك فان الوقوع بعد
الا شاذ محضوصا على ما ذكره الفاضل الرضي حيث قال واذا كان

الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو
ما اتيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء
فهو بتاويل الا اكرم فاصار كالمضارع المثبت ثم ان في الآية
احتمالين آخرين احدهما ان يكون حالا من فاعل ياتيهم لا من
مفعوله لان ضمير المفعول في استمعوه راجع الى ما هو الفاعل
في ياتيهم كما ان ضمير الفاعل فيه راجع الى ما هو المفعول فيه فاذا
كان حالا لضمير هما جاز ان يكون حالا من كليهما والمعنى ايضا
يصح على كلا الاحتمالين اذ الكلام المعني على الاول ما ياتيهم
من ذكر في حال من الاحوال الا حال كونهم سامعين بطريق
الاستهزاء وعلى الثاني ما ياتيهم ذكر في حال من الاحوال الا حال
كون ذلك الذكر مسموعا لهم بذلك الطريق والاحتمال الآخر
ان يكون صفة للذكر او حالا اما على رأي الزمخشري فظاهر فان
مذهبه في امثال ذلك على ما تقرر في تفسير قوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم واما على مذهب الجمهور فكلمة الا
وان كانت مانعة اذ التقريع في الصفات غير جائز عندهم
فلا انه يجوز ان تقدر آخر بعد كلمة الا فيجعل هذه الجملة
صفة له فيكون التقدير ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث الا ذكر

استمعوه

استمعوه على نهج ما ذكره الفاضل الاستاذ في تفسير سورة ابراهيم
عليه السلام حيث قال او صفة لكن لا للقرية المذكورة بل للقرية
التي هي بدل من المذكور على المختار فيكون بمنزلة كونه صفة
للمذكورة اي ما اهلكنا من قرية من القرى الا قرية لها كتاب
معلوم كما في قوله تعالى ليس لهم طعام الا من ضريع لا يسمن الآية
انتهى واذا جاز هناك ان يكون في تلك الجملة صفة وفيها واو
ربما تقدر مانعة عن الوصفية فما ظنك بجوازه هنا لاهية
قلوبهم قال صاحب الكشاف واللاهية من لهي عنه اذا ذهل
وغفل يعني انهم وان فطنوا فهم في قلة جدوى فطنتهم كانهم
لم يفطنوا اصلا وثبتوا على رأس غفلتهم الظاهرة او يقول
يعني انهم وان فطنوا مع ما عسى يرد على قوله واللاهية من
لهي عنه اذا ذهل وغفل من ان الغفلة عنده عبارة عن ان
لا يكون للغافل شعور بالمغفول عنه اصلا بان لا يخطر بباله
ولا يقرع سمعه حتى انه لذلك جعل الغفلة فيما سبق على ما قبل
سماع الايات والنذر على مائة تفصيله والغفلة بالمعنى
المذكور قد زال عنهم بسماع الايات وحصل لهم الشعور والفطنة
وان لم يوفقوا للايمان ويقوا في غباية جباب الغي والخذلان

فكيف يصح ان يجعل لاهية هنا من لهى عنه بمعنى غفل وذهل
وحاصل كلامه انهم لم ينتفعوا بذلك الاستماع والتفطن حيث
استهزؤوا بالذكر كأنهم لم يفطنوا اصلا ويتبوأ على رأس غفلتهم
كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق
ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون هذا وانا اقول
لعل وجه القطع بأن اللاهية هنا من لهى عنه بمعنى غفل وذهل
مع امكان ان يجعل من اللهو بمعنى اللعب على ما هو المشهور
هو ان تعقيب قوله يلعبون بقوله لاهية قلوبهم من اللهو بمعنى
اللعب مما لا يناسب جزالة التنزيل ولا يوافق جلالة نظمه
الجزيل وان امكن تصحيح معناه بنوع من التأويل ثم
اقول ما ذكره الزمخشري بقوله يعني الخ مما لا حاجة اليه
اصلا فان وصف قلوبهم هنا بالغفلة المستفادة من
لاهية لا ينافي حصول التنبيه والشعور لهم باستماع الآيات
والذكر فان الغفلة المذكورة في تفسيره هي ليست تلك الغفلة
المقتضية لعدم التفطن والشعور بل هي بمعنى الزهد والاعراض
على ما يفهم عنه ما ذكره صاحب القاموس حيث قال وعنه
سلى وغفل ترك ذكره والجوهري حيث قال ولهيت عن الشيء

بالكسر لهيا ولهيانا اذا سلوت عنه وتركت ذكره واعرضت عنه
انتهى وانت خبير بان الواقع انهم وان زال عنهم عدم التفطن
والشعور الا انهم متصفون بالسلو والاعراض والزهد والاغماض
والعلم بحقيقة الحال عند الغني المتعال

وقد اتم نساخها عشية يوم السبت
المبارك عاشر شهر شوال سنة ١٠٩٦
على يد احقر العباد ابراهيم بن سليم
الرشيدي وذلك بقسطنطينية
المحمية وكان الله له وحده
وصلى الله على نبيه
لا نبي
بعده